

مبادئ الاقتصاد الكلي

تأليف

د. أحمد فوزي الخولي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

المساعد - جامعة شقراء



١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد وتقديم

يهدف هذا الكتاب إلى تعريف الطالب وكذلك القارئ العادي بالاقتصاد الكلي ، ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يعد مفيداً بالنسبة للمتخصص وبالنسبة للقارئ العادي ؛ لأنه يتناول قضايا اقتصادية مهمة مرتبطة بواقعنا العملي ، فضلاً عن أنه يعد مادة علمية جذابة ومثيرة للتفكير والتحدي ؛ حيث إنه يقوم بتبسيط المشكلات والتفاصيل المعقدة للاقتصاد القومي وتضمينها في مجموعة من الأساسيات والمتغيرات الكلية ، التي يمكن التعامل معها وتطويعها والتحكم فيها ؛ لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تهم المجتمع ككل ، في ظل الظروف السائدة .

وانطلاقاً مما سبق ، سوف نعالج القسم الخاص بمبادئ الاقتصاد الكلي من خلال ستة فصول ، وذلك على النحو التالي :

- الفصل الأول: مفاهيم ومركزات أساسية متعلقة بالاقتصاد الكلي .
 - الفصل الثاني: القطاعات الاقتصادية وميزان المدفوعات .
 - الفصل الثالث: حسابات الدخل القومي وطرق قياسه .
 - الفصل الرابع: دورة الدخل القومي .
 - الفصل الخامس: قياس التغير في المتغيرات والظواهر الاقتصادية .
 - الفصل السادس: أهداف ووسائل الاقتصاد الكلي (نظرة عامة) .
- ونسأل الله السميع العليم أن يكون هذا الكتاب دليلاً للقارئ يساعده -ولو بالقليل - في معرفة المبادئ الأساسية المتعلقة بفرع الاقتصاد الكلي (نظرة عامة) .

المؤلف

د. أحمد فوزي الخولي

الفصل الأول:

مفاهيم ومرتكزات أساسية متعلقة بالاقتصاد الكلي

نتناول في هذا الفصل أهم المفاهيم التي يتناولها فرع الاقتصاد الكلي؛ مثل التعريف بالاقتصاد الكلي وأهمية دراسته والإنتاج وعوامل «عناصر» الإنتاج والناتج، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التعريف بالاقتصاد الكلي (Macro-Economic):

تعد النظرية الاقتصادية الكلية أو ما تسمى أحياناً بالتجميعية من أهم فروع النظرية الاقتصادية على الإطلاق.

وإذا كانت نظرية الاقتصاد الجزئي تتناول دراسة وتحليل السلوك الاقتصادي المنفرد، على سبيل المثال ما يلي:

تحليل سلوك المستهلك (الفرد أو العائلة) وسلوك المنتج (الفرد أو الوحدة أو المؤسسة) أي المشروع الاقتصادي.

شرح وتفسير ميكانيكية السوق بالنسبة لكل سلعة أو خدمة كل على حدة.

فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية في مجتمع معين، والتي تشكل الإطار العام لمستوى النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع، مثل دراسة الطلب الكلي، والذي لا ينصب على سلعة أو خدمة معينة ولكن على جميع السلع والخدمات؛ للتوصل إلى ما يسمى بدالة الطلب الكلي (Aggregate Demand).

أما بالنسبة لدراسة طلب المستهلك على سلع معينة، والذي يسمى بالطلب الفردي، أو طلب جميع المستهلكين على سلعة معينة، والذي يسمى بطلب السوق، يدخل ذلك في نطاق التحليل الجزئي.

أما التحليل الكلي فيعنى بدراسة الطلب الكلي على كل السلع والخدمات، ونفس الأسلوب بالنسبة للعرض الكلي (Aggregate Supply) وهكذا.

لذلك يمكن من خلال التحليل الجزئي التوصل بسهولة إلى قيمة وكمية طلب السوق على سلعة أو خدمة معينة، أما في التحليل الكلي فعادة ما يتم التوصل إلى قيم فقط

لهذه المتغيرات ؛ وذلك لاستحالة جمع الكميات الكلية من كل السلع بعضها مع بعض ، كذلك فإنه من خلال التحليل الجزئي نعلم أن تفاعل قوى العرض والطلب في سوق سلعة معينة يحددان كمية وسعر التوازن في سوق تلك السلعة ، أما في التحليل الكلي فإن تفاعل قوى الطلب الكلي مع العرض الكلي يحددان المستوى العام للأسعار وحجم العمالة اللازمة لإنتاج ذلك القدر من السلع والخدمات الذي يستوعبه المجتمع .

ومن هنا يمكن القول بأن التحليل الكلي يعنى بدراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المجمعة (الكلية) على مستوى الاقتصاد القومي ؛ ولذلك يطلق عليه البعض مصطلح الاقتصاد القومي بدلاً من الاقتصاد الكلي أو التجميعي .

ثانياً: أهمية دراسة الاقتصاد الكلي:

كما علمنا في دراستنا للاقتصاد الجزئي أنه يتناول تصرفات الوحدات الصغيرة المكونة للاقتصاد القومي (مثل المشروع الاقتصادي ، والمستهلك) ؛ وذلك بهدف التوصل إلى وضع التوازن بالنسبة لهذه الوحدات ، وقد أطلق عليه أصحاب المدرسة الحدية تعبير «التحليل الحدي» باعتبار أن التوازن يتم عند الحد أو الهامش أو الحد الهامشي الذي عندما يصل إليه المستهلك أو المشروع يكون قد حقق التوازن (أقصى منفعة أو أقصى ربح) فلا يجب أن يتعد عنه ، كما قد يطلق على أصحاب هذا النوع من التحليل الاقتصادي «التقليديون الجدد» أو (Neo Classic) .

وقد اختلف منهجهم عن منهج الاقتصاديين القدامي (Classical Economistic) أمثال : آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون استيوارت ميل وماركس وغيرهم ؛ حيث اهتم الكلاسيك بالنشاط الاقتصادي على المستوى القومي أكثر من اهتمامهم بمستوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة .

إلا أنه عندما عم الكساد العظيم (The Great Depression) العالم ما بين سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٣ م عاد الاقتصاديون لتوجيه اهتمام أكثر نحو دراسة محددات النشاط الاقتصادي القومي ككل والعوامل المحددة للدخل والإنتاج القومي ، وبدأ هذا الاهتمام بإصدار الاقتصادي الإنجليزي «جون ماينرد كينز» (J.M. Keynes) لمؤلفه

الشهير في النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود (The General Theory of Employment, Interest and Money)، وذلك عام ١٩٣٦م، وبصدد هذا المؤلف بدأ اهتمام الاقتصاديين يتجه نحو الاقتصاد الكلي، والذي يبحث في العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وتطور الاهتمام من مجرد تحديد مستويات تلك المتغيرات والعلاقة بينها إلى دراسة العوامل التي تحدد نموها، وعلى رأسها الدخل والناجح القومي.

ومن هنا يمكن القول إن النظرية الاقتصادية الكلية تهتم بتحليل وتفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد القومي (مثل الناجح القومي أو الكلي والدخل الكلي، ومستوى التوظيف أو العمالة، والمستوى العام للأسعار)، والعلاقات التي تربط بعضها ببعض الآخر، وذلك كله كأدوات تمكّن من الحكم على مستوى أداء النشاط الاقتصادي؛ وبالتالي اختيار السياسات الاقتصادية التي يمكن اتباعها لتحسين أداء الاقتصاد القومي ومواجهة المشكلات أو الاختلالات التي يواجهها المجتمع ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة، مثل التضخم والبطالة وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي وغيرها.

ومن أمثلة الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي:

- العوامل المحددة لمستوى الدخل القومي ومعدل نموه.
- مشكلات تقلبات المستوى العام للأسعار (التضخم والإنكماش).
- مشكلات توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستهلاك والاستثمار.
- مشكلات توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة، خاصة العمالة للحد من البطالة.
- مشكلات التجارة الدولية.
- مشكلات النمو والتنمية الاقتصادية.

على أنه يجب أن نراعي أن دراسة الاقتصاد الكلي بمفهومها الحديث نشأت في الدول الرأسمالية المتقدمة ونتيجة للآثار الاقتصادية السلبية التي أصابت الاقتصاد

الرأسمالي والنظم الحرة في تلك الدول ؛ ومن ثم وعند مواجهة مشكلات اقتصادية تخص الدول الأقل تقدماً والاستعانة بأدوات التحليل الكلي ، يجب مراعاة اختلاف الظروف الاقتصادية بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة ؛ وبالتالي يجب تطوير أدوات هذا النوع من التحليل الاقتصادي ليلائم ظروف تلك المجتمعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية .

وفي جميع الأحوال فإن دراسة هذا النوع من التحليل الاقتصادي تكتسب أهمية كبيرة في الوقت الحاضر ، ليس فقط لمتخذي القرارات العامة في تلك الدول ، ولكن أيضاً لمتخذي القرارات على مستوى الوحدات الاقتصادية (المشروع ، المستهلك) ؛ وذلك للوقوف على سير النشاط الاقتصادي وتطوره واتجاهاته وما يجب على الدولة اتخاذه من قرارات ، والاستعانة بكل ذلك وبمعرفة الظروف العامة التي يعمل فيها المشروع الاقتصادي الخاص ؛ وذلك لاتخاذ قرارات سليمة تحقق أهداف الوحدات الاقتصادية (منتج ، مستهلك ، مستثمر) .

ثالثاً: الإنتاج؛

في المفهوم الدارج يعرف الإنتاج بأنه عملية خلق أو إيجاد سلع مادية ملموسة نافعة ، مثل المأكولات والملابس ، وهذا المعنى تمتد جذوره منذ أمد بعيد تزامناً مع نشأة مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراط) في فرنسا؛ إذ اعتقدوا أن الإنتاج ينحصر في خلق السلع ، وأن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج ؛ حيث إن ما تنتجه الأرض من ناتج (محصول) يفوق ما أنفق عليها من بذور . أما النشاط الصناعي والتجاري فهي أعمال غير منتجة ، إلا أنه بتطور الأنشطة الاقتصادية ظهر عدم دقة هذا الرأي ، وأصبح الإنتاج في الوقت الحاضر يعرف بأنه نشاط إنساني يستهدف توليد منتجات (سلع وخدمات) بخلق أو إيجاد أو زيادة المنفعة .

ومنذ بدء الخليقة والإنسان مضطر لبذل جهد واع للحصول على المنتجات الضرورية واللازمة لإعاشته وإشباع احتياجاته ، ومن هنا كانت البداية بما يسمى بطريقة الإنتاج بقصد الإشباع المباشر كأقدم طرق الإنتاج تاريخياً ، ومع تطور قوى الإنتاج المختلفة

(أدوات الإنتاج) وتطور وتزايد الإنتاجية أصبح الإنسان قادراً على تحقيق فائض اقتصادي (فائض إنتاج) يزيد على احتياجات القائمين بالإنتاج، ومن هنا ظهر الإنتاج بقصد المبادلة كمقايضة في مرحلة أولى ثم مبادلة نقدية بواسطة النقود في مرحلة تالية.

وعموماً ذهب الفكر الحديث إلى أن الإنتاج كنشاط إنساني ليس مقصوراً فقط على خلق أو إيجاد مادة جديدة تشبع حاجة إنسانية، وإنما يتسع إلى خلق أو إضافة منفعة جديدة؛ أي إيجاد استعمالات واستخدامات جديدة نافعة لم تكن موجودة من قبل، وبتعبير آخر إيجاد منتج سواء في شكل سلعة أو خدمة يشبع حاجة إنسانية.

وقد تعارف الفكر الاقتصادي الحديث على اعتبار أن الإنتاج يشمل العمليات التالية:

١ - المنفعة الشكلية أو التحويلية:

وهي العمليات التي تغير شكل مادة يجعلها صالحة لإشباع حاجة ما، وبعبارة أخرى العمليات التحويلية التي من شأنها إيجاد منفعة جديدة أو زيادة منفعة قائمة، وذلك مثل تحويل الأخشاب إلى موائد وكراسي.

٢ - المنفعة المكانية (خدمة النقل):

والتي تشمل عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة المادة (السلعة) إلى مكان آخر تزيد من منفعتها؛ لأنها مطلوبة أو مرغوب فيها في المكان الآخر عن المكان الأول، مثل نقلها من مكان إنتاجها إلى مكان استخدامها.

٣ - المنفعة الزمانية (خدمة التخزين):

وتشمل عمليات تخزين المادة؛ أي الاحتفاظ بها صالحة للاستخدام لحين الحاجة إليها، وذلك مثل الاحتفاظ بالفواكه والخضراوات عن طريق التبريد من وقت إنتاجها إلى وقت الحاجة إليها، وكذلك الاحتفاظ بمياه الفيضان أو السيول عن طريق الخزانات، لحين استخدامها في الري أو الشرب.

٤ - المنفعة التمليلية:

وتشمل العمليات التي من شأنها تسهيل التبادل ؛ فالتبادل من شأنه أن يزيد المنفعة عن طريق تحويل الملكية لسلعة ما من مالكها إلى مالك آخر يكون أكثر احتياجاً لها وتشبع لديه حاجة ، وينطبق ذلك على أعمال التجارة والسمسرة والوساطة بين البائع والمشتري .

٥ - المنفعة المباشرة:

وتتمثل في كافة الخدمات الأخرى التي تشبع حاجة وتكون في الغالب من الخدمات الشخصية ، والتي تشمل خدمات أصحاب المواهب والتكوين الخاص فيما يقدمونه من خدمات تشبع حاجات إنسانية ، وذلك مثل خدمات المهندسين والمدرسين والطبيب والمحامي والمحاسب والمصور وغير ذلك كالخدمات السياحية والخدمات المالية التي تقدمها البنوك وكافة الخدمات الأخرى ؛ حيث تعد جميعها عمليات إنتاجية وإن لم تكن في صورة مادية فيطلق عليها «الخدمات» .

نخلص من ذلك أن العملية الإنتاجية أو النشاط الإنتاجي لا يعني فقط إيجاد أو تحويل سلعة ما من شكل إلى آخر ، وإنما تعني إيجاد منفعة لم تكن موجودة أو زيادة منفعة موجودة بالفعل .

والنشاط الإنتاجي بذلك يجعل الموارد الاقتصادية صالحة لإشباع الحاجات ، والتي هي غاية النشاط الاقتصادي أو الإنتاج ؛ لذلك يتضمن علاقة بين استخدام عوامل أو عناصر الإنتاج كمدخلات للعملية الإنتاجية بقصد إنتاج ناتج أو منتج^(١) في شكل سلع أو خدمات كمخرجات للعملية الإنتاجية^(٢) .

وبالتالي يجب أن يكون واضحاً في الأذهان التفرقة بين الإنتاج - كنشاط إنساني يستخدم عوامل الإنتاج (كمدخلات) لإنتاج سلع وخدمات (مخرجات النشاط الإنتاجي) - وبين الناتج (كمية أو قيمة ما أنتج من سلع وخدمات) .

(١) منتج (بفتح الناء) .

(٢) أحياناً يستخدم البعض لفظ «الإنتاج» ويقصد به «الناتج» وهذا استخدام خاطئ، وإن كان استخداماً شائعاً .

كما أن فكرة «الإنتاجية» تعتمد على قيمة أو كمية ما أنتج باستخدام قيمة أو كمية معينة من عناصر الإنتاج؛ فكلما كان معدل الناتج بالنسبة لوسائل الإنتاج المستخدمة مرتفعاً كانت الإنتاجية مرتفعة، أي أن وسائل الإنتاج تستخدم استخداماً جيداً.

أخيراً نشير إلى أن العملية الإنتاجية يقوم بها ما يسمى بالمشروع الاقتصادي؛ مهما كان حجمه ومهما كان شكله القانوني ومهما كان هدفه من الإنتاج؛ حيث يبدأ بوحدة صغيرة وينتهي بالمشروعات دولية النشاط، وباختصار: فالمشروع هو الوحدة الإنتاجية.

والإنتاج من الناحية الاقتصادية ليس عملية فنية أو تكنولوجية فقط؛ إذ إنه من الناحية الاقتصادية تتدخل فكرة «القيمة»، فالقيمة هي التعبير المباشر عن التقدير الاقتصادي، فالعملية الإنتاجية تخضع في النهاية لاعتبارات الأثمان والنفقات وظروف السوق وغير ذلك.

إن تفضيل أو اختيار منتج لإنتاج سلعة أو خدمة معينة بكمية معينة في سوق ذات ظروف عرض وطلب معينة يرجع إلى إجراء المقارنة النسبية بين النفقات التي يتعين عليه أن يتحملها في سبيل إنتاجها وبين العائد المتوقع الحصول عليه من بيع هذه السلعة أو الخدمة، كما أن اختيار منتج معين يكون كثيفاً في استخدام العمالة بدلاً من رأس المال أو العكس يتوقف على المقارنة النسبية لأثمان عناصر الإنتاج (العمل أم رأس المال)، وغير ذلك من الامتيازات التي تجعل النشاط الإنتاجي أهم الأنشطة الاقتصادية على وجه العموم، وتجعل من الإنتاج عملية اقتصادية بجانب أنها عملية فنية في الأساس.

رابعاً: عوامل (أو عناصر) الإنتاج (Factors of Production):

رأينا أن إشباع الحاجات يتطلب القيام بالإنتاج، وأن الإنتاج بدوره يعني إجراء تحويلات على المدخلات تؤدي إلى ظهور الناتج، وهذه المدخلات يطلق عليها اسم عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج.

حيث يستلزم الإنتاج -في الغالب- أن يتم في شكل سلسلة متصلة الحلقات بين عدة مشروعات؛ حيث ينتج البعض ناتجاً يدخل كمستخدم في مشروعات أخرى، هذه المدخلات الوسيطة تعتبر من عناصر الإنتاج الواقعة بالنسبة للمشروع الذي استخدمها

كمدخلات . لكن النظرة إلى الاقتصاد الكلي في مجموعه بالنسبة لعناصر الإنتاج فإننا لا ننظر إلا لعناصر الإنتاج الأولية أو الخارجية .

ودون الدخول في تفاصيل فقهاء الاقتصاد بشأن تصنيف عناصر الإنتاج ، نعرض بإيجاز لعناصر الإنتاج الأربعة المتفق عليها :

عناصر الإنتاج الأربعة:

تتكون عناصر الإنتاج من أربعة عناصر ، وذلك على النحو التالي :

أ- الموارد الطبيعية:

يقصد بالموارد الطبيعية كل ما خلقه الله - سبحانه وتعالى - وسخره لخدمة الإنسان أو طوعه لخدمته ، وتعتمد في الأصل على ما يكتشفه الإنسان منها وعلى قدرته في استخدامها ، وتشمل ما يلي :

- كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض أو في جوفها ، سواء مائية كالأنهار والمحيطات والبحار ومساقط المياه والشلالات ، أو نباتية أو حيوانية أو معدنية أو مواد أولية أو طاقة وغيرها ، وكل ما في جوف الأرض والبحار من معادن وغيرها وعلى سطحها من أراض زراعية ورملية وغيرها .

- كل الثروات المناخية من رياح وأمطار وطقس وأشعة الشمس .

- كل ما يوجد خارج نطاق الكرة الأرضية ويتمكن الإنسان من اكتشافه واستخدامه .

كل هذه الموارد تشكل المادة الخام الأساسية التي تقوم عليها العمليات الإنتاجية ، فالعمل الإنساني لا قيمة له في غياب هذه الموارد ، كما أنها قليلة القيمة دون بذل جهد إنساني لاكتشافها وتطويرها وتهيئتها لإشباع حاجاته المتعددة والمتجددة ، فالإنسان يتميز عن بقية الكائنات الحية في أن دوره في مواجهة الطبيعة ليس دوراً سلبياً .

وإذا كان بعض هذه الموارد موجوداً بوفرة وبقدر غير محدود ولا تخضع للملكية الخاصة كالهواء وأشعة الشمس فتوصف بأنها موارد حرة أو غير اقتصادية ؛ إلا أن

البعض الآخر وهو الأغلب غير ذلك؛ حيث إنها موجود بقدر محدود وتتميز بالندرة (scarcity)، وبالتالي فتوصف هذه الموارد بأنها موارد اقتصادية أو غير حرة.

عائد عنصر الطبيعة «الإيجار أو الربح»

على الرغم من أن عنصر الطبيعة متعدد ومتنوع الأشكال (أراض، مواد خام، غابات، حيوانات، . . .) إلا أن الأرض كعنصر اقتصادي تعد أهم أشكال عنصر الطبيعة والتي يطلق على عائد استخدامها «الإيجار»؛ ولذلك يطلق على عائد هذا العنصر أياً كان شكله الإيجار أو الربح. والربح كتعبير اقتصادي يطلق على عائد عنصر الإنتاج الذي لم يبذل صاحبه جهداً في إنتاجه كما يستخدم أيضاً في الإشارة إلى كسب عوامل الإنتاج قليلة أو عديمة مرونة العرض، وقد كانت الأرض هي أول عامل إنتاجي من هذا القبيل استرعى اهتمام الاقتصاديين.

ب- العمل الإنساني (Labor)^(١)؛

١ - أهمية العمل:

يعتقد كافة الاقتصاديين أن العمل هو عامل الإنتاج الرئيسي، فبدون العمل لا ينتظر من الطبيعة أن تعطي خيراتها للإنسان دون بذل جهد منه، ومن وجهة نظر معينة يعتبر العمل الإنساني أهم عناصر الإنتاج؛ فمثلاً إذا تعطلت آلة أو عدة آلات أو نضبت بعض الأراضي الزراعية فإن أضرار ذلك يكون محدوداً ويمكن السيطرة عليه، أما الأضرار الناشئة عن وجود نقص عمل وتعطل جزء كبير من القوة العاملة يسبب بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية - والتي لا يمكن التغلب عليها بسهولة - نشوء أضرار اجتماعية تؤثر سلباً على حياة العاملين وعلى أسرهم وعلى الترابط والتماسك الاجتماعي.

٢ - تعريف العمل:

العمل من الناحية الاقتصادية هو الجهد الإنساني المبذول عن وعي وقصد؛ مستهدفاً إنتاج منتجات (سلع وخدمات) صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية بشكل مباشر أو غير مباشر.

(١) يوصف العمل بالإنساني لينصرف إلى عمل الإنسان الطبيعي، فعمل الحيوانات لا يعد عملاً وعمل الإنسان الآلي لا يعد إنسانياً يستحق الأجر ولكن يسهم في الإنتاج كنوع من رأس المال كالألات.

٣- أنواع العمل:

تختلف أنواع العمل كنتيجة لاختلاف الإمكانيات بين الأفراد من نواح متعددة، إلا أنه يمكن التمييز بين عدة أنواع من العمل، وذلك على النحو التالي:

- ١- العمل العضلي: حيث يتطلب قدرة بدنية تفوق ما يتطلبه من قدرة ذهنية.
- ٢- العمل الذهني: حيث يتطلب جهداً ذهنياً أكبر مما يتطلبه من جهد عضلي.
- ٣- العمل المهني: وهو العمل الذي يتطلب قدرة على الابتكار والتخيل والتجديد والإبداع الشخصي.
- ٤- العمل القيادي: وهو العمل الذي يتطلب قدرة على قيادة عمل الآخرين والتنسيق بينهم والسيطرة والتوجيه لمجموعة العمل.

ولا يعني ما تقدم أن هذه هي كل أنواع العمل، كما لا يعني تعدد أنواع العمل أنه يمكن الفصل التام بينها، ولكن ذلك مجرد إشارة إلى فكرة أن: «كلٌ ميسر لما خلق له»، وعموماً فإن عنصر العمل يعد أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق؛ ومن ثم يتعين الاهتمام بالعمل والعاملين كمدخل اقتصادي لرفاهية وتقدم الشعوب.

٤- القوى العاملة (Labor Force):

بصفة عامة تحدد قوة العمل لدولة ما بكل من:

- حجم أو عدد السكان.
 - معدلات المواليد والوفيات.
 - التركيب العمري للسكان وتوزيعه وفقاً للفئات العمرية المختلفة.
- على أن تحديد القوة العاملة بشكل محدد عددياً يتطلب أن تلجأ الدول لاختيار عدة محددات لذلك، وتختلف فيما بينهما في هذه المحددات، والغالب أن تحدد القوة العاملة بحدود عمرية؛ أي بعدد السكان الذين تقع أعمارهم ما بين ١٢ إلى ١٥ سنة كحد أدنى، ٥٩ إلى ٦٤ كحد أقصى، وتستبعد بعض الدول كل من هو مستمر في

التعليم، وربات البيوت، والمرضى، والعاجزين عن العمل، وغير ذلك. وعموماً فإن قوة العمل تتحدد بجملة القادرين على العمل ويعملون فعلاً أو يبحثون عن العمل.

وتستهدف الدول من تحديد قوة العمل التي لديها الوصول إلى حسابات قومية دقيقة عن معدلات التشغيل والبطالة كمتغيرات اقتصادية مهمة في حسابات الدخل القومي.

وعموماً فإن معدل التوظيف يتحدد بعدد العاملين منسوباً إلى عدد قوة العمل

$$\text{أي} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{عدد قوة العمل}}$$

وبالضرب $\times 100$ نحصل على المعدل السنوي للتوظيف ويتحدد عدد العاطلين بالمعادلة:

عدد قوة العمل - عدد العاملين

$$\text{ومعدل البطالة يتحدد بـ} \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{عدد قوة العمل}}$$

وبالضرب $\times 100$ نحصل على معدل البطالة.

وعادة ما تحدد هذه النسبة سنوياً وتقارن بين السنوات لمعرفة اتجاه معدل البطالة، وتعتبر البطالة مشكلة اقتصادية خاصة إذا كان معدلها مرتفعاً؛ على أن هناك أنواعاً متعددة من البطالة تتفاوت في أهميتها الاقتصادية والاجتماعية لا نرى داعياً في هذا الموضوع للدخول في تفاصيلها.

٥- الكفاءة الإنتاجية للعمل «إنتاجية العمل»:

تقاس الكفاءة الإنتاجية أو إنتاجية العنصر الإنتاجي بصفة عامة على أساس أنها علاقة بين كمية أو قيمة الناتج (بشمن محدد) وكمية المورد أو قيمته الذي أسهم في إنتاجه (بشمن محدد).

وبناء عليه تتحدد الكفاءة الإنتاجية للعمل كما يلي:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{قيمة الناتج}}{\text{قيمة العمل}}$$

وإذا أردنا حسابها كنسبة مئوية يتم الضرب $\times 100$.

على أن هناك اعتبارات متعددة تؤثر في كفاءة العمل لا داعي للدخول في تفاصيلها نورد أهمها فيما يلي :

ظروف العمل ، المستوى الثقافي والتدريبي للعامل ، درجة تقسيم العمل ، آلية العمل وترشيد طرق العمل أو التنظيم الجيد لأداء خطوات العمل .

٦- عائد العمل (الأجر):

يسهم العامل في الإنتاج عن طريق تأدية المهام المحدد له القيام بها من قبل صاحب العمل ، والتي تستهدف في النهاية إنتاج سلعة أو خدمة أو زيادة منفعتها ، ويحصل العامل مقابل عمله على عائد يسمى «الأجر» . وغالباً ما يحصل العامل على أجره نقداً بناء على العقد المبرم بينه وبين صاحب العمل (المنظم) ويحصل العامل على أجره بغض النظر عن نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة ، وفي حالة حصول العامل على نسبة من الربح بناء على عقد العمل ؛ فإن ما يحصل عليه في هذه الحالة يعد جزءاً من الأجر .

بذلك نجد أن عائد العمل هو الأجر ، وهو عائد تعاقدى يحصل عليه العامل كل مدة (يوم ، شهر ،) وبغض النظر عن نتيجة نشاط المشروع طالما يؤدي العامل عمله المطلوب منه .

ج- رأس المال:

في تطور تعامل الإنسان مع الطبيعة ومحاولة تطويعها والاستفادة منها ، وعندما لم تكف أعضاؤه وقواه الذاتية لاستخلاص القدر من المنتجات اللازم لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة ، آنذاك فكر الإنسان في الاستعانة ببعض الأدوات من الموارد الطبيعية المتاحة ، فاستخدم الحيوانات في البداية في خدمات النقل ، ونعرف جميعاً قصة اختراع العجلة والتي أسهمت في نقل كميات أكبر بمجهود أقل ، وظل في تطوير أدوات الإنتاج باضطراد ، وكلنا نعلم شيئاً عن الثورة الصناعية التي بدأت باكتشاف قوة البخار ، واستمر الإنسان في تطوير أدوات الإنتاج باضطراد ليصبح تطور الفكر الاقتصادي والنظم الاقتصادية مرتبطاً إلى حد كبير بتطور أدوات الإنتاج ، ومع

اكتشاف الآلات والتوسع في استخدامها وقيام المشروع الصناعي الذي يعتمد على الآلة أمكن التعرف على رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج والذي يتمثل في مجموعة غير متجانسة من الأموال التي سبق إنتاجها والتي تستخدم في العمليات الإنتاجية، حتى توصلنا إلى الثورة التكنولوجية التي استخدمت العلم النظري في التطبيق العملي التكنولوجي والتي أحدثت تقدماً هائلاً في أدوات الإنتاج، وبعد أن كانت الآلة متجهة للحلول محل النشاط العضلي للإنسان أصبحت «الأتماتية» متجهة للقيام بالأعمال العضلية والأعمال الذهنية للإنسان معاً؛ حيث إنه بتطبيق الأتماتية على الآلة يتوفر للآلة تسييراً ذاتياً منطقياً على غرار سلوك الإنسان نفسه بفضل ما أودعه الله فيه من عقل و﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾.

وبالتطور وجدنا ما سمي بالثورة «الميكروإلكترونية» وبتطوير الحاسب الآلي تيسر إلى حد كبير تطبيق الأتماتية في تصنيع كميات وأنواع لانهائية من الآلات والأجهزة والمعدات التي تعمل وتتصرف ذاتياً بدقة متناهية وبسرعة فائقة بما يفوق قدرات الإنسان بشكل لانهائي.

هذه المجموعة غير المتجانسة من الأموال التي سبق للإنسان إيجادها ليس بهدف إشباع حاجاته الاستهلاكية ولكن بهدف مساهمتها في إنتاج سلع استهلاكية وبيع إنتاجية هي ما يسمى برأس المال بالمفهوم الفني للعملية الإنتاجية أو ما يطلق عليه أحياناً برأس المال المنتج، وذلك تمييزاً له عما يسمى برأس المال المحاسبي، الذي يستخدم في علم المحاسبة، أو رأس المال القانوني، والذي يتمثل في الأصول الثابتة بالنسبة للمشروع الاقتصادي.

والخلاصة: أن رأس المال بالمفهوم الاقتصادي وعنصر من عناصر الإنتاج يتمثل في مجموعة من الأموال سبق إنتاجها وتستخدم في عملية الإنتاج، من أجل خلق أو زيادة إنتاجية أو منفعة المنتجات سواء منتجات استهلاكية أو إنتاجية، ومن أمثلتها الآلات والمعدات والأجهزة والمباني ووسائل النقل وغيرها مما تستخدم في الإنتاج عدة مرات أو لعدة سنوات طبقاً لطبيعتها ودون أن تفقد خصائصها.

التكوين الرأسمالي:

يتكون رأس المال بالنسبة للمجتمع - كأحد عناصر ثروة المجتمع - عن طريق الادخار، الذي يعني الامتناع عن الإنفاق الاستهلاكي لكل الدخل القومي وادخار جزء منه يمكن أن يستخدمه القطاع الإنتاجي في إنتاج سلعة رأسمالية تزيد من قدرة المجتمع على الإنتاج في المستقبل.

الكفاءة الإنتاجية لرأس المال:

تحدد الكفاءة الإنتاجية لرأس المال بمدى مساهمته كعنصر إنتاجي في كمية وقيمة الناتج.

على أن هناك عدة عوامل تزيد من كفاءته الإنتاجية، نذكرها بإيجاز فيما يلي:

١ - نوعية رأس المال:

كما سبق وذكرنا فإن رأس المال مجموعة من الأموال غير المتجانسة، وبالتالي تختلف نوعيتها طبقاً للمادة التي صُنعت منها ومدى جودتها ومدى الدقة والإتقان في الصنع، وأيضاً تاريخ إنتاج الأصل الرأسمالي وكيفية صيانتها وغير ذلك.

٢ - كيفية استخدام الأصل الرأسمالي:

تسهم طريقة استخدام الأصل في الإنتاج في كفاءته الإنتاجية، فاستخدامه في غير الغرض الذي صُنِعَ من أجله يحد من كفاءته، وذلك مثل استخدام آلة نسيج القطن في إنتاج نسج الصوف.

٣ - التوازن والتنسيق بين الأصول المستخدمة في المراحل المتتابعة للإنتاج:

وذلك بالتوزيع السليم للأصول طبقاً لقدرتها الإنتاجية بين مراحل الإنتاج المختلفة حتى لا تحدث اختناقات؛ ومن ثم تتوقف بعض الأصول عن العمل في انتظار ما يرد إليها من مواد يتم إنتاجها بأصول أخرى أبطأ منها في إنتاج المنتج الوسيط، كما يجب أيضاً أن يتحقق التوازن في استخدام الأصول الإنتاجية بين قطاعات الاقتصاد القومي.

٤ - كفاءة الموارد المستخدمة مع رأس المال:

كما نعلم فإن معظم العمليات الإنتاجية تتطلب استخدام أكثر من مورد أو عنصر إنتاجي . ولتحقيق الكفاءة في استخدام عناصر الإنتاج ومنها رأس المال يتعين أن تكون العناصر المستخدمة على مستوى مناسب من الكفاءة ، وبالنسبة لرأس المال يتعين أن يكون عنصر العمل المستخدم معه على مستوى من الكفاءة حتى يمكن استخدام الأصول أفضل استخدام .

عائد رأس المال (الفائدة):

يحصل صاحب رأس المال عند إقراضه على عائد يسمى «الفائدة» وسعر الفائدة سعر تعاقدى يحصل عليه المقرض من المقترض بغض النظر عن العائد الذي يجنيه المقترض من هذا القرض .

وسوف نعلم في موضع لاحق بأن الفائدة كعائد على رأس المال لا تحسب ضمن الدخل القومي ؛ إلا إذا استخدم المقرض في العملية الإنتاجية ، كما أن رأس المال لا يحسب ضمن أصول وثروة المجتمع إلا إذا كان مستخدماً في الإنتاج ، ويخضع معدل الفائدة لمعايير سوف نتعرض لها فيما بعد .

د - التنظيم (Entrepreneurship):

مفهوم التنظيم:

التنظيم هو عملية تجميع لعناصر الإنتاج الأخرى ، وإيجاد مشروع جديد ، والقيام بالإنتاج الفعلي ، وإيجاد ناتج جديد ؛ وذلك بغرض أساسي هو تحقيق الربح . وهى عملية مخاطرة بكل المقاييس بالمال والمجهود ، من هنا يتضح أن التنظيم يعد نوعاً خاصاً ومميزاً من العمل .

فالتنظيم صورة من أرقى صور العمل الاقتصادي والاجتماعي في العملية الإنتاجية .